



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE: 2791-092X

Arcif : 0.375

Measuring and analyzing the interrelationship between public debt and some macroeconomic variables in Iraq for the period (2003-2023)

قياس وتحليل العلاقة المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة [2023-2003]

أ.د. ياسين عثمان عبدالله / المشرف

Yaseen Othman Abdullah
Yaseen.abdulaah@su.edu.krd

بنار نوزاد غريب / الباحث

Bnar nawzad ghareeb
bnar.ghareeb@su.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة صلاح الدين- اربيل

Abstract

The study aimed to measure and analyze the interrelationship between public debt and some macroeconomic variables in Iraq during the period 2003-2023. These variables included public debt and some macroeconomic variables (public expenditures, broad money supply, gross domestic product (GDP), inflation rate, and foreign exchange rates), and to determine the nature of the relationship between these variables. The deductive approach and the quantitative approach were used for time series data collected from official and international sources, using the ARDL model to estimate the interrelationship between public debt and some macroeconomic variables in Iraq. The study reached several conclusions, the most prominent of which is that there is a reciprocal relationship between public debt and each of the macroeconomic variables (public expenditures, broad money supply, gross domestic product (GDP), inflation rate, and foreign exchange rates). The study also showed that the relationship between public debt and each of (public expenditures, broad money supply, and exchange rate) is a direct relationship, while the study found that the relationship between public debt and each of (GDP and inflation rate) is an inverse relationship.

Keywords: public debt, domestic debt, external debt, public expenditures, broad money supply, inflation rate.

المستخلص

استهدف البحث قياس وتحليل العلاقة المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال مدة 2003-2023 والتي تضمنت الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النفقات العامة، العرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، أسعار الصرف الأجنبي) و تحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات

وقد استخدم المنهج الاستقرائي واسلوب الكمي لبيانات السلاسل الزمنية التي تم جمعها من المصادر الرسمية والدولية من خلال اختيار نموذج (ARDL) لاختبار جوهانسون جوسيلويس للتكامل المشترك واختبار كرانجر للسببية وتقدير العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات. وقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات من ابرزها ان هناك العلاقة التبادلية بين الدين العام وكل من المتغيرات الاقتصادية الكلية (النفقات العامة، العرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، أسعار الصرف الأجنبي)، كما اظهرت البحث ان العلاقة بين الدين العام وكل من (النفقات العامة، عرض النقدي الواسع، سعر الصرف) هي علاقة طردية، بينما وجد البحث ان العلاقة بين الدين العام وكل من (الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم) هي العلاقة العكسية.

الكلمات الرئيسية: الدين العام، الدين الداخلي، الدين الخارجي، النفقات العامة، عرض النقد الواسع، معدل التضخم.

المقدمة

يُعد الدين العام أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات المالية والنقدية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. خلال العقدين الماضيين، شهدت العديد من الدول ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات الدين العام نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية كالأزمة المالية 2008 وجائحة كوفيد-19 عام 2020. و يبرز هذا التحدي في العراق نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق بعد احداث 2003، فقد شهد العراق خلال المدة 2003-2023 سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي أثرت بشكل عميق على هيكل المالية العامة. حيث بدأت بانهيار النظام الاقتصادي السابق، تلاها مرحلة إعادة الإعمار التي تطلبت تمويلًا ضخماً، ثم تبعتها أزمات متلاحقة مثل انهيار أسعار النفط في 2014-2016، وظهور تنظيم داعش واحتلاله لأجزاء من العراق بين 2014-2017، وصولاً إلى جائحة كوفيد-19 في 2020 التي أثقلت كاهل الاقتصاد. هذه الأحداث أدت إلى تصاعد الدين العام، حيث لجأت الحكومة العراقية إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز في الموازنة العامة الناجم عن تكاليف إعادة الإعمار و النفقات الأمنية، دعم الرواتب، والاستجابة للأزمات الاقتصادية والصحية. وقد أثرت السياسات النقدية، مثل خفض قيمة الدينار العراقي في 2020 على العرض النقدي الواسع، معدل التضخم، وأسعار الصرف مما زاد من تكلفة خدمة الدين الخارجي المقوم بالعملات الأجنبية. هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية-الإنفاق العام، العرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، وأسعار الصرف الأجنبي-لم تكن مجرد عوامل مؤثرة في الدين العام، بل تأثرت به أيضًا. ولهذا يسعى هذا البحث إلى معرفة العلاقة التبادلية بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2003-2023).

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في توضيح العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال بعض التساؤلات حول العوامل المؤثرة في هذا الارتفاع ومدى تأثير الدين العام ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. كما أن التفاعل المتبادل بين هذه المتغيرات لم يُدرس بشكل كافٍ في مدة البحث، مما يستدعي تحليلاً عميقاً. ويمكن عرض المشكلة بالأسئلة الآتية:

- هل هناك تأثير لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النفقات العامة، عرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف الاجنبي) في الدين العام؟
- وهل ان هناك تأثير للدين العام على هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

هدف البحث: يستهدف البحث:

- قياس العلاقة قصيرة و طويلة الأجل بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال مدة الدراسة.
- تحليل العلاقة المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث: يسعى البحث الى اختبار الفرضيات التي تنص على ان للدين العام اثر كبير على بعض المتغيرات الاقتصادية وان هناك علاقة المتبادلة بين كل من الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كتالاتي :

-ان الدين العام يؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النفقات العامة، عرض النقدي الواسع الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف الاجنبي).
-ان بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النفقات العامة، عرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف الاجنبي) يؤثر في الدين العام.
- ان هناك علاقة طردية بين الدين العام وكل من (النفقات العامة، عرض النقدي الواسع، ومعدلات التضخم).

- ان هناك علاقة عكسية بين الدين العام وكل من (الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الصرف الاجنبي).
اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن الدين العام الكفاء محرك رئيس للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وان اهمية فهم العلاقة المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سياق اقتصاد ريعي مثل العراق، تساعد النتائج في صياغة سياسات اقتصادية تساهم في تحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الاقتراض. كما تساهم هذا البحث في إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي واسلوب الكمي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. وتم اختيار نموذج (ARDL) لتقدير العلاقات المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2023-2003). وتم جمع البيانات السنوية من مصادر الرسمية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي و البنك المركزي العراقي و وزارة التخطيط العراقي .
الاطار الزماني والمكاني: يشمل نطاق البحث زمانيا : المدة من (2003 - 2023) و مكانيا : (العراق)
هيكلية البحث: يتم تقسم البحث إلى مبحثين، يتناول المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبحث، بينما يتطرق المبحث الثاني الى الجانب الميداني لقياس و تحليل العلاقة المتبادلة بين الدين العام و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبحث

1.1: مفهوم الدين العام والقروض العامة: تنوعت مفاهيم الدين العام باختلاف النظر اليه، ويعرف الدين العام بأنه "يُشار إلى المبلغ الإجمالي للقروض الداخلية والخارجية، بما في ذلك الفائدة التي تراكمت لدى الدولة حتى نقطة زمنية محددة بالدين العام أو الدين الحكومي. بعبارة أخرى، يُعرف المبلغ الإجمالي الذي تقترضه الحكومة لتمويل عجز الموازنة - والذي يتألف غالبًا من الإنفاق العام الذي لا يمكن تغطيته من الإيرادات العامة العادية - بالدين العام أو الحكومي (الدعمي والسعدي ، 2023 : 231).

2.1: انواع الدين العام

1. يمكن تقسيم الدين العام حسب المصدر الى الدين الداخلي والدين الخارجي

أ. الدين الداخلي: يمثل الدين العام الداخلي نوعًا محددًا من الديون العامة التي تدين بها الدولة لمؤسساتها المحلية ومواطنيها. في حين يزعم البعض أن الدين العام الداخلي لا يفرض عبئاً بطبيعته، يزعم آخرون أنه يفرض عبئاً كبيراً على الأجيال الحالية والمستقبلية. ويرجع هذا في المقام الأول إلى أن جزءاً كبيراً من الدين يتم الاكتتاب فيه محلياً من قبل الوكالات الفيدرالية وصناديق الاستثمار وبنوك

الاحتياطي الفيدرالي والمستثمرين من القطاع الخاص. ويتم تمويل الدين العام الداخلي عادة من خلال إحدى طريقتين: الاقتراض من النظام المصرفي، والذي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية، أو الاقتراض من مصادر غير مصرفية، (Al-Khaykane And Jabbar, 2022: 405).

ب. الدين الخارجي: يُعرف الديون الخارجية: بالمبالغ التي تقترضها الدولة المدينة من دول أخرى أو منظمات دولية أو كيانات خاصة وتوافق على سدادها على أقساط على فترات محددة مسبقاً، بالإضافة إلى الفائدة التي تم الاتفاق عليها وقت إصدار القرض. وبسبب ارتفاع حجم الدين الخارجي وعبء سداد الديون الثقيل، هناك موارد أقل متاحة محلياً لتمويل المبادرات الجديدة. كما إن المدفوعات السنوية لخدمة الدين الخارجي تتحدد وفقاً لسعر صرف العملة الوطنية، وأسعار التجارة، وأسعار الفائدة العالمية المعمول بها حالياً. ويخلف سداد القروض تأثيراً سلبياً على الاستثمار الخاص لأن تاريخ سداد الدين عادة ما يكون مصحوباً بعدم اليقين بشأن السياسات التي تستطيع الدولة تنفيذها لتوفير أرصدة كافية من النقد الأجنبي، سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية، أو فرض القيود على تداول العملات الأجنبية، أو غير ذلك من الإجراءات (المصري، 2017: 100).

2. تصنيف الديون العام على أساس حرية الاكتتاب

أ. القروض الاختيارية: القروض العامة اختيارية عموماً، أي أن الأفراد في المجتمع لديهم حرية الاختيار في الاكتتاب فيها أو عدم الاكتتاب فيها، فيمكنهم أن يقرروا شراء سندات القروض التي تصدرها الدولة أو عدم شرائها، خالين تماماً من أي تدخل أو إجبار من جانب الدولة. يقوم هذا النوع من القروض على علاقة تعاقدية تقوم على الحرية التامة والرضا المتبادل دون أي التزام من الدولة (البرعي، 2005: 169-170).

ب. القروض الإلزامية أو الإلزامية: القروض الإلزامية، تفرضها الدولة على مواطنيها بشكل إجبارية عندما تكون الدولة في وضع مالي أو اقتصادي سيئ وتمر الأمة بأوقات عصيبة، أو عندما تحتاج الدولة إلى أموال أجنبية لتغطية عجزها المالي أو ميزان مدفوعاتها، فإنها تلجأ إلى القروض الإلزامية. وتقترض الدولة من البنوك الدولية أو من بعض الدول التي لها أهداف سياسية واقتصادية وراء تقديم القرض (القيسي، 2015: 76).

3. تصنيف الديون العام حسب فترات سدادها: اسماعيل ، 2021 : 55.

أ. قروض طويل الأجل: وهي القروض التي تكون فترات سدادها طويلة تصل إلى خمس سنوات، سواء في شكل النقد الأجنبي أو السلع والخدمات.

ب. قروض متوسطة الأجل: هي القروض التي تتراوح فترات سدادها من أكثر من سنة إلى أقل من خمس سنوات.

ت. قروض قصيرة الأجل: القروض التي تكون مدة استحقاقها أقل من عام ، وتستخدم في: تغطية العجز قصير الأجل في الميزانية الإجمالية.

3.1 مفهوم النمو الاقتصادي : النمو الاقتصادي هو واحد من المواضيع بالغ الأهمية في الاقتصاد، وقد نال اهتماماً كبيراً لدى الحكومات و خبراء الاقتصاد. فهو يشكل عاملاً مباشراً يؤثر على تطور البلد ويظل هدفاً أساسياً لكل من البلدان المتقدمة والنامية. ويعرف النمو الاقتصادي بالزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي على المدى الطويل. ويعتبر هذه الزيادات المستمرة في الدخل بالنمو الاقتصادي (عبدالله، 2014: 13).

4.1 أنواع النمو الاقتصادي: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي:

1- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي يحدث في شكل عمليات موضوعية في تسلسلات تاريخية، تشبه تعاقب أحداث التاريخ الطبيعي. وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً أثناء الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي. وفي الدول الرأسمالية المتقدمة يكون هذا الشكل من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي، مما يسمح بالحركة السريعة لشركات النمو من قطاع إلى آخر بسبب الارتباطات الأمامية والخلفية (مجد، 2018: 34).

2. النمو العابر: هو النمو الذي يفتقر إلى صفة الاستمرارية والاستقرار، حيث يأتي نتيجة لظهور عوامل طارئة، غالباً ما تكون خارجية، سرعان ما تختفي مع النمو الذي تسبب فيها. وهذا النوع من النمو شائع في الدول النامية، حيث ينشأ نتيجة لتوافر مؤشرات إيجابية مفاجئة في التجارة الخارجية سرعان ما تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها (بن ساحة، 2011: 8).

3- النمو المخطط: ينشأ النمو المخطط من عملية تخطيط شاملة تتناول موارد المجتمع واحتياجاته، وترتبط قوة وفعالية هذا النوع من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط، كما يرتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة العامة في كافة مراحل التخطيط (موسى، 2015: 8).

5.1: مفهوم النفقات العامة: هناك تعريفات مختلفة للنفقات العامة، سنذكر بعضها. يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال تنفقه جهة معنوية عامة بهدف تحقيق منفعة عامة (قناوي، 2006: 44). وإن خبراء المالية يعرف الإنفاق العام بأنه إنفاق الأموال من قبل شخص عام بهدف تلبية احتياجات عامة (شهاب، 2004: 193).

6.1: أسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي

أ- انخفاض قيمة العملة: انخفاض قيمة العملة يعني انخفاض قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أسعار السلع والخدمات (عباس، 2005: 106).

ب- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: إن زيادة مساحة إقليم الدولة (ضم أراض جديدة، إلخ) وزيادة سكانها يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، لأن الدولة لابد أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية وتعليم دون زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام، أو تحسين مستواه المعيشي (الأخضري، 2022: 8).

ت- اختلافات في أساليب المحاسبة الحكومية: أي طريقة التسجيل في الحسابات المالية (عبد الحميد، 2003: 56).

7.1: مفهوم النقود money supply: لقد ناقش الاقتصاديون على نطاق واسع التعريف الدقيق للمعروض النقدي وطرق حسابه. ومن الجدير بالذكر أن المعروض النقدي يعتبر بمثابة التزام على النظام المصرفي أو الجهة المصدرة، لأنه يمثل التزاماً من جانبها وحقاً لحامله في استخدام المبالغ التي بحوزتهم. ويشمل المعروض النقدي كل وسائل الدفع المتداولة داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك تلك التي يحوزها الأفراد والشركات والمؤسسات المختلفة (احميد و محفوظ ، 2019: 368).

8.1: وظائف النقود: أن النقود تقوم بالعديد من الوظائف و نشير الى بعضها فيما يلي:

1- النقود كمقياس ومخزن للقيمة: فهو يقيس قيمة السلعة من خلال تحديد سعرها بالوحدات النقدية التي يتم دفعها عند تبادلها ومقارنة الأسعار النسبية بالوحدات النقدية. كما أن النقود هو مخزن للقيمة من خلال تبادل السلعة مقابل نقود، والتي يمكن ادخارها واستخدامها في المستقبل (حدو وكماشي، 2023: 4).

2- وسيلة التبادل: تسهل شراء وبيع السلع والخدمات، وهو أمر ضروري للاقتصادات الحديثة، وأكثر كفاءة من أنظمة المقايضة (ابدجمان، 1999: 206).

3- مخزن القيمة: يسمح النقود للأفراد بالادخار للاستخدام المستقبلي، ويوفر القوة الشرائية ووسيلة لتخزين القيمة (المصري، 2014: 19-20).

4- معيار المدفوعات المؤجلة: تعمل النقود أيضًا كمقياس للقيم المستقبلية، وتستخدم في الصفقات والديون المستقبلية. يتم الاتفاق عادةً على قيمة الديون المستقبلية والفائدة المستحقة من حيث النقد. يعد الاستقرار في قيمة النقود أمرًا بالغ الأهمية لتجنب التأثيرات السلبية على المدينين والدائنين عندما تتغير قيمة النقود (المصري، 2014: 20).

9.1- مفهوم سعر الصرف: لقد أدى ارتفاع حجم المعاملات والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم من خلال عملية التصدير والاستيراد إلى ظهور ما يسمى بسعر الصرف وهو عبارة عن نسبة مئوية يتم تحديدها لقيام بالمبادلات التجارية بين عملتين دوليتين وتعرف سعر الصرف بأنه نسبة مئوية أو معدل يتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتقارب قوى العرض والطلب على العملات (زهرة، 2020: 3).

10.1: وظائف سعر الصرف

1- الوظيفة القياسية: إن المنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لتقييم ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة بأسعار السوق العالمية (علاي و خروبي، 2019: 6).

2- الوظيفة تطويرية التنموية: يؤثر سعر الصرف على التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول، حيث تستخدم في زيادة صادرات محددة إلى دول معينة من خلال تشجيع تلك الصادرات. وقد تؤدي سعر الصرف إلى توقف بعض الصناعات والاعتماد على استيراد مخرجاتها التي يكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية (مجد، 2020: 10).

3- وظيفة توزيعية: على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لارتباطها بالتجارة الخارجية، حيث تعمل هذه التجارة على إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروة القومية بين دول العالم. تؤثر التغيرات في القيمة الخارجية للعملة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، أي التقلبات في سعر صرفها، على الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية كرصيد في الدول الأخرى. تمتد هذه الآلية أيضًا إلى تدفقات الدولية لرأس المال، في الطلب على الاستثمارات والمضاربة في الأسواق المالية (الصرن، 2015: 41).

11.1: مفهوم التضخم Inflation: لقد تم استخدام كلمة التضخم في العديد من التعبيرات. ومن الصعب جدًا تقديم تعريف علمي ودقيق ومقبول بشكل عام لهذه الكلمة. في البداية، عندما كانت النقود الورقية التمثيلية (Pratinidhi Patra Mudra)، المدعومة بالكامل بالذهب والفضة، كان التضخم يُعتبر حالة تكون فيها كمية النقود المتداولة التي تدعمها أكبر من كمية الاحتياطات الذهب والفضة. ومع مرور الوقت، تطور هذا المفهوم لوصف حالة حيث ينمو المعروض النقدي بسرعة أكبر من الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويعرفه خبراء الاقتصاد مثل كولبورن (Coulbourn)

بأنه "كمية كبيرة من المال تطارد عددًا أقل من السلع"، بينما يربطه كيمرير (Kemmerer) بالمعروض النقدي الزائد مقارنة السلع والخدمات المتاحة. (Singh, n.d: 188-189).

12.1: آثار الإقتصادية للتضخم: إن للتضخم آثاراً عديدة على الاقتصاد منها:

1- يؤثر التضخم على توزيع الدخل، من خلال تغيير الحصة النسبية من الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وتتميز إعادة التوزيع هذه بتباطؤ ارتفاع الأجور النقدية مقارنة بالارتفاع السريع والمستمر في الأسعار، وبالتالي أدى إلى تدهور حصة العاملين بأجر وأصحاب الدخل الثابتة.

2- يؤثر التضخم على الاستثمار، من خلال خلق حالة من عدم اليقين بسبب الارتفاع المستمر للأسعار، مما يرفع العائد على الاستثمارات الإنتاجية، وبالتالي تحولت استثمارات القطاع الخاص نحو الأنشطة التي تعد بأرباح سريعة وعالية، مثل المضاربة في الأراضي والعقارات والعملات الأجنبية (الدولار)، والسلع المعمرة.

3- يؤثر التضخم على مستوى المعيشة، حيث يعكس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع في تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، وفي العراق أدى التضخم إلى انخفاض مستوى المعيشة من خلال تآكل قيمة الدينار العراقي (الموسوي، 2007: 157-159).

4- انخفاض ميزان المدفوعات بسبب لتراجع الطلب الخارجي على السلع المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

5- انخفاض قيمة العملة المحلية وعدم استقرارها مقارنة بالعملات الأخرى نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية في ظل نظام سعر الصرف المرن (الحموري، 1995: 155).

6- تعطل وظائف النقود وخاصة دورها كمخزن للقيمة وآلية للدفع المؤجل ووحدة حساب. وتحت ضغط التضخم يميل الناس إلى الابتعاد عن الاحتفاظ بالنقود والأصول النقدية مما يؤدي إلى دورة تضخمية مستمرة.

7- إضعاف ميل الادخار وتقليص روح الادخار.

8- زيادة ميل الاستهلاك وخاصة على السلع الفاخرة والترفيهية (المصري، 2009: 9).

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي

1.2: **توصيف وبناء الانموذج المستخدم:** تهتم هذه الفقرة بمرحلة بناء وصياغة النموذج وتحديد العلاقات بين المتغيرات المستخدمة في هذا البحث وفق النظرية الاقتصادية، وتحديد المتغيرات المعتمدة والمستقلة كمايلي:

- المتغير المعتمد : يتم استخدام الدين العام (PD) كمتغير معتمد في هذا النموذج :
- المتغيرات المستقلة: تستخدم كل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الجارية كتعبير عن النمو الاقتصادي في العراق و النفقات العامة (PE) وعرض النقد الواسع (M2) وسعر الصرف الموازي (EXC) ومعدل التضخم (INF) كـ بعض متغيرات الاقتصادية الكلية ضمن المتغيرات المستقلة في البحث.

وقد تم جمع و الحصول على البيانات المستخدمة في هذا البحث من التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي و التقارير السنوية لوزارة التخطيط و هيئة الاحصاء لحكومة العراق خلال المدة (2003-

2023) ، فضلاً عن بعض النشرات الرسمية و الابحاث التي استخدمت هذه البيانات. ويتم استعمال انموذج (ARDL) لايجاد انموذج تكامل مشترك والعلاقات المتبادلة بين الدين العام و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وكذلك بعض الاختبارات الاحصائية. ويمكن استعراض هذه العلاقات

بناء على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية كما يلي :

1- الدين العام (PD) والناتج المحلي الإجمالي (GDP): العلاقة المتوقعة: طردية او عكسية:
تكون العلاقة طردية: في مواقف معينة، قد يؤدي ارتفاع الدين العام إلى زيادة التمويل لمبادرات التنمية والبنية الأساسية، مما يعزز التوسع الاقتصادي، وفي النهاية الناتج المحلي الإجمالي. قد تساعد القروض في زيادة النشاط الاقتصادي إذا تم استخدامها بحكمة لمساعدة الاقتصاد، وتكون العلاقة عكسية: في مواقف أخرى، قد يكون للدين العام الكبير تأثير ضار على الاقتصاد. على سبيل المثال، ستضطر الحكومة إلى خفض النفقات أو زيادة الضرائب إذا أدى الدين العام إلى زيادة نفقات خدمة الدين (مثل الفائدة)، مما قد يضر بالنمو الاقتصادي. يمكن أن يتسبب الدين المفرط أيضاً في فقدان الناس الثقة في الاقتصاد.

2- الدين العام (PD) والنفقات العامة (PE): العلاقة المتوقعة: طردية. من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية أو دعم تدابير التحفيز الاقتصادي، غالباً ما ترتفع الإنفاق الحكومي خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة أو أثناء الأزمات (مثل الأزمات المالية أو الحروب). قد تقترض الحكومة الأموال لدفع هذه النفقات، مما قد يؤدي إلى زيادة الدين الوطني. أي قد تحتاج الحكومة إلى اقتراض الأموال (زيادة الدين العام) من أجل دعم الزيادات الكبيرة في الإنفاق.

3- الدين العام (PD) وعرض النقد الواسع (M2): العلاقة المتوقعة: طردية او عكسية: وقد تضطر الحكومة إلى اقتراض المال من البنك المركزي أو إصدار عملة إضافية لتغطية الدين العام المتزايد، وهو ما يؤدي إلى توسيع المعروض النقدي. ويرتفع المعروض النقدي الواسع (M2) إذا أنشأ البنك المركزي المزيد من العملة لسداد هذا الدين. ولكن في بعض المواقف، قد تنعكس العلاقة إذا كانت الحكومة تنفذ برنامج تقشف وتحاول خفض الدين الوطني من خلال زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق، وهو ما قد يخفف الضغوط على المعروض النقدي، وفي الاقتصادات التي تعتمد على الاقتراض لتمويل العجز المالي، غالباً ما يكون الارتباط إيجابياً.

4- الدين العام (PD) وسعر الصرف الموازي (EXC): العلاقة المتوقعة: طردية او عكسية: تكون العلاقة طردية إذا تم ظهور مخاوف في سداد الدين العام بسبب الإرتفاع في الدين العام تراجع الثقة في العملة المحلية. وهذا يخفف قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى مما يرفع أسعار الصرف. وتكون العلاقة عكسية في حالة خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة تكلفة الدين الخارجي، مما يرفع العبء المالي على الحكومة، وأن هذه التهور في قيمة أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدين العام.

5- الدين العام (PD) والتضخم (INF): العلاقة المتوقعة: طردية او عكسية: عندما تزداد الدين العام، تلجأ الحكومة إلى طباعة المزيد من النقود لتمويله، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد مما يعني إرتفاع التضخم. وإرتفاع الدين العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي. وهذا ما يعكس العلاقة الطردية بين الدين العام و التضخم. أيضاً تكون العلاقة عكسية بين الدين العام و التضخم إذا إرتفع التضخم يؤدي إلى خفض القيمة للدين العام، وهذا يدل على أن الحكومة تدفع أقل فعلياً من حيث القيمة الفعلية. ولكن التضخم المرتفع يمكن أيضاً أن يرفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة الإقتراض الحكومي. كما يمكن بناء النموذج المستخدم بشكل الرياضي من خلال المعادلة (1):

$$PD_t = B_0 + B_1GDP_t + B_2PE_t + B_3M2_t + B_4EXC_t + B_5INF_t + U_t \dots (1)$$

يوضح الجدول (1) التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي.

الجدول (1) المتغيرات التابعة و المستقلة، الصفة، الرمز

المتغيرات	الصفة	الإشارات المتوقع
المتغير التابع	الدين العام	
المتغيرات المستقلة	الناتج المحلي الإجمالي	- ، +
	النفقات العامة	+
	عرض النقد الواسع	- ، +
	سعر الصرف الموازي	- ، +
	معدل التضخم	- ، +

حيث ان : PD = الدين العام

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. PE = النفقات العامة

M2 = عرض النقد الواسع. EXC = سعر الصرف الموازي

INF = معدل التضخم. B = المعلمات

t = الزمن. U = الخطأ العشوائي / العنصر العشوائي

2.2: تقدير النموذج وتحليل النتائج

1.2.2: الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات: Stationary test Unit root test

لغرض اختبار فيما اذا كانت البيانات المستقرة للمتغيرات الداخلية في النموذج مستقرة وثابت، تم استعمال كل من الاختبارات فليبس بيرون (Phillips-Perron) و ديكي فولر (Augmented Dickey-Fuller Level)، يمكن تفسير وتحليل النتائج التي تم استخراجها في الجدول (2).

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة للبيانات والمتغيرات الداخلة النموذج

Stationary								المتغيرات
Dickey-Fuller Level				Phillips-Perron				
Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)		Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.5307	0.5575	0.0531	0.1502	0.2877	0.3554	0.0930	0.0001	الدين العام
0.0077	0.0830	0.0081	0.0194	0.0001	0.0188	0.0068	0.0072	الناتج المحلي الإجمالي
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	النفقات العامة
0.0004	0.0605	0.0113	0.0349	0.0018	0.1105	0.0111	0.0367	عرض النقد
0.0100	0.1112	0.0002	0.0003	0.0141	0.0892	0.0002	0.0000	أسعار الصرف
0.3682	0.7002	0.0381	0.0007	0.4215	0.7346	0.0434	0.0072	التضخم

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2003-2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من النتائج: ان كافة المتغيرات قد كانت معنوية و مستقرة في الاتجاه عند الفرق الاول في اختبار (Phillips-Perron) عند المستوى (5%). بينما أكد اختبار (Dickey- Augmented Fuller Level) ان جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول عدا متغير (الدين العام) والتي كانت مستقرة عند المقطع بمستوى معنوي (10%). و بالنسبة الى المستوى ، فقد أظهرت النتائج أن المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، النفقات العامة) قد كانت مستقرة بينما بقية المتغيرات غير مستقرة عند الاتجاه. و في المقطع بين النتائج ان جميع المتغيرات قد كان مستقراً عدا (الدين العام ، و التضخم) عند مستوى (5%) حسب اختبار (Phillips-Perron). و فيما يخص المستوى عند اختبار (Augmented Dickey-Fuller Level) اظهرت النتائج عند الاتجاه ان كافة المتغيرات قد كانت غير مستقراً عدا (النفقات العامة) عند مستوى (5%)، وعند المقطع ان كل من المتغيرات (الدين العام ، و التضخم) غير مستقر عند مستوى (5%).

2.2.2: العلاقة والارتباط بين المتغيرات Correlation: نتائج معامل الارتباط بين متغيرات

النموذج الذي هو الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وقد تبين في الجدول (3):

الجدول (3) نتائج اختبار العلاقة والارتباط بين متغيرات نموذج في العراق

المتغيرات	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	عرض النقد الواسع	أسعار الصرف الموازي	التضخم
الدين العام	1	0.1348	-0.0264	0.3736	0.6538	0.1880
الناتج المحلي الإجمالي	0.1348	1	0.9473	0.9339	-0.2951	-0.6734
النفقات العامة	-0.0264	0.9473	1	0.8755	-0.3573	-0.6686
عرض النقد الواسع	0.3736	0.9339	0.8755	1	-0.12590	-0.6302
أسعار الصرف الموازي	0.6538	-0.2951	-0.3573	-0.12590	1	0.6004
التضخم	0.1880	-0.6734	-0.6686	-0.6302	0.6004	1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2003-2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول 3:

1- ان الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام موجب وذو علاقة ضعيفة ، أي توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام لأن نتيجة الاختبار بلغت أكثر من (0.13%)، و السبب يعود إلى الدور الذي يؤديه الناتج المحلي الإجمالي في الدين العام، لأن رفع الناتج المحلي الاجمالي يتطلب المزيد من التمويل، مما يؤدي الى زيادة الدين العام.

2- ان الارتباط بين النفقات العامة و الدين العام سالبة وذو علاقة ضعيفة جادا ، أي توجد علاقة عكسية ضعيفة جداً بين النفقات العامة و الدين العام إذ أن نتيجة الاختبار بلغت (0.02%) لأن زيادة النفقات العامة على الإستثمارات ينتج المزيد من الإيرادات المحلية ،فإن الحاجة الى الدين العام يقل.

3- ان الارتباط بين عرض النقد الواسع و الدين العام موجب وذو علاقة ضعيفة ، أي توجد علاقة طردية بين عرض النقد الواسع و الدين العام لأن نتيجة الاختبار بلغت أكثر من (37%)، و السبب يعود إلى أن الدين العام يرتفع عندما يزداد عرض النقد الواسع.

4- ان الارتباط بين أسعار الصرف الموازي و الدين العام موجب وذو علاقة متوسطة ، أي توجد علاقة طردية بين أسعار الصرف الموازي و الدين العام لأن نتيجة الاختبار بلغت أكثر من (0.65%)، وهذا يعني أن زيادة اسعار الصرف الموازي يؤدي الى زيادة الدين العام، والسبب يعود الى زيادة المخاف من سداد الدين العام بسبب الإرتفاع في الدين العام تتراجع الثقة في العملة المحلية .

5- ان الارتباط بين التضخم و الدين العام علاقة طردية ومتوسطة إذ أن نتيجة الاختبار بلغت أكثر من (0.18%)، وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم يؤدي الى زيادة الدين العام، يرتفع الدين العام نتيجة إرتفاع التضخم لأنه يرفع الأسعار و الانفاق.

3.2.2: التكامل المشترك بين متغيرات النموذج Co-Integration Analysis: إن أحد

الاختبارات التي توضح درجة التكامل بين متغيرات النموذج هو التكامل المشترك . من الجانب الاقتصادي يستخدم التكامل المشترك لايجاد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بمرور الزمن والتوازن بين المتغيرات الاقتصادية في فترات قصيرة وطويلة الاجل ويجب أن تكتمل مرحلة التكامل بعد التأكد من استقرار كل متغير من متغيرات النموذج بعد أخذ الفرق الأول، وبعد اختبار المتغيرات لتحديد استقرارها وارتباطها. ويمكن إثبات درجة التكامل بين المتغيرات باستخدام مجموعة متنوعة من الاختبارات، ولكن اختبار جوهانسن (Johansen Test) هو من بين أكثر الاختبارات استخدامًا. ومن الضروري وجود ارتباط واحد على الأقل بين المتغيرات (بالنسبة لنموذج السلاسل الزمنية). وتوضح الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen Test) بين المتغيرات الداخلة النموذج

Unrestricted Co-integration Rank Test) Maximu Eigen value((Trace) Unrestricted Co-integration Rank Test			المتغيرات
Prob.	Value %5Critical	Max-Eigen Statistic	Prob.	Value %5Critical	Trace Statistic	
0.0000	36.63019	61.43824	0.0000	83.93712	186.4388	الدين العام
0.0002	30.43961	47.58885	0.0000	60.06141	125.0005	الناتج المحلي الإجمالي
0.0001	24.15921	41.01584	0.0000	40.17493	77.41170	النفقات العامة
0.0055	17.79730	23.81614	0.0009	24.27596	36.39586	عرض النقد الواسع
0.2369	11.22480	7.147613	0.0452	12.32090	12.57972	أسعار الصرف الموازي
0.0235	4.129906	5.432109	0.0235	4.129906	5.432109	التضخم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2003-2023) باستخدام برنامج 12 E-views. الجدول (4): يبين نتائج اختبار جوهانسن (Johansen Test) بين المتغيرات التالية: الدين العام، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، المعروض النقدي الواسع، سعر الصرف الموازي، والتضخم، و من خلال الاختبارين (Maximum Eigen value ، Trace) يلاحظ أن خمسة المتغيرات من مجموع ستة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو تكامل مشترك مع بعضها البعض عند مستوى المعنوية (5%)، ولهذا نرفض فرضية عدم ، ونقبل فرضية البديلة التي يشير الى وجود علاقة احصائية المعنوية بين المتغيرات النموذج ، وهذه النتائج جيد لتقدير النموذج القياسي بدقة .

4.2.2: العلاقات السببية بين المتغيرات Granger Causality Tests؛ يستخدم اختبار العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث . ويحدد التحليل ما إذا كانت العلاقات السببية أحادية الجانب أو متبادلة، مما يشير أيضاً إلى ما إذا كانت المتغيرات تؤثر على بعضها البعض أو إذا لم تكن هناك علاقة سببية بينهما. وتم تفصيل نتائج اختبار العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث في الجدول (5):

الجدول (5) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات الداخلة النموذج

الحالات	(F) القيمة المحسبة	(Prob.) المستوى المعنوي
الناتج المحلي الإجمالي يسبب الدين العام	9.54608	0.0039
الدين العام يسبب الناتج المحلي الإجمالي	6.81399	0.0013
النفقات العامة يسبب الدين العام	5.31047	0.0219
الدين العام يسبب النفقات العامة	20.6044	0.0000
عرض النقد الواسع يسبب الدين العام	4.33610	0.0371
الدين العام يسبب عرض النقد الواسع	18.6159	0.0000
سعر الصرف الموازي يسبب الدين العام	3.53130	0.0775
الدين العام يسبب سعر الصرف الموازي	4.84358	0.0279
التضخم يسبب الدين العام	5.88093	0.0267
الدين العام يسبب التضخم	5.05616	0.0071

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2003-2023) باستخدام برنامج 12 E-views .

ويلاحظ من الجدول:

1- أن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام عند مستوى معنوية 5%، وأن المتغيران لهما تأثير متبادل عندما تؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الدين العام ، كما يتضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0039 < 0.05$ ، وعندما يؤثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي ، كما هو موضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0013 < 0.05$

2- أن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين النفقات العامة و الدين العام عند مستوى معنوية 5%. وأن المتغيران لهما تأثير متبادل عندما تؤثر النفقات العامة على الدين العام ، كما يتضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0219 < 0.05$ ، وعندما يؤثر الدين العام على النفقات العامة ، كما هو موضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0000 < 0.05$

3- أن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين عرض النقد الواسع و الدين العام عند مستوى معنوية 5%. وأن المتغيرين لهما تأثير متبادل عندما تؤثر عرض النقد الواسع على الدين العام ، كما يتضح

بقيمة الاحتمالية $P = 0.0371 < 0.05$ ، وعندما يؤثر الدين العام على عرض النقد الواسع ، كما هو موضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0000 < 0.05$.

4- وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين سعر الصرف الموازي و الدين العام عند مستويات معنوية (5 % و 10 %). وأن المتغيرين لهما تأثير متبادل عندما تؤثر سعر الصرف الموازي على الدين العام ، كما يتضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0775 < 0.10$ ، وعندما يؤثر الدين العام على سعر الصرف الموازي ، كما هو موضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0279 < 0.05$.

5- وأخيراً أن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين التضخم و الدين العام عند مستوى معنوية 5% كل من المتغيرين لهما تأثير متبادل عندما تؤثر التضخم على الدين العام كما يتضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0267 < 0.05$ ، وعندما يؤثر الدين العام على التضخم، كما هو موضح بقيمة الاحتمالية $P = 0.0071 < 0.05$.

5.2.2: تقدير النموذج القياسي Econometrics Model Estimation: أكد نتائج اختبارات

جذر الوحدة والتكامل المشترك على أنه يمكن تقدير النموذج المقترح بشكل صحيح، لغرض (قياس وتحليل العلاقة المتبادلة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2023-2003))، لهذا تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لاعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية و الاحصائية و القياسية، وكذلك لإيجاد العلاقات والتاثيرات قصيرة وطويلة الأمد باستعمال البيانات السنوية للعدد المشاهدات البالغة (21)مشاهدة. تم التوصل إلى النتائج الظاهرة في الجدول (6).

الجدول (6) نتائج المعلمات المقدرة باستخدام نموذج (ARDL)

التقدير العام		Independent variable المتغيرات المستقلة		Dependent variable المتغير التابع	
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة				
الامد الطويل		الامد القصير		الدين العام PD	
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة		
0.0417	-0.3050	0.0316	-0.0467		الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
0.0121	0.9823	0.0036	0.2660		النفقات العامة (PE)
0.0317	0.1377	0.0091	0.2954		عرض النقد الواسع (M2)
0.0036	3.6136	0.0085	1.5209		سعر الصرف الموازي (EXC)
0.0068	-0.1080	0.0192	-0.0099		معدل التضخم (INF)
-0.3647 (0.0026)	نقطة التوازن (EP)	-7.5295 (0.0046)	الحد الثابت (C)		

المصدر : من اعداد الباحثان باستخدام برامج E-views 12 .

ويتضح من الجدول (6) ما يأتي :

أ- قيمة المعلمة وإشارتها

1- اعتماداً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة ، انه في الأمد القصير كلما زاد (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض (الدين العام PD) بمقدار (0.0467 %) ، وإن التأثير ارتفع وبلغ (0.3050 %) في الأمد الطويل . مما يعني ذلك ان العلاقة العكسية موجود بين كل من الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام، أي أن النمو الاقتصادي تتأثر بشكل عكسي- بالدين العام وإن ذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وعديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، قد ترجع السبب إلى أن الديون الخارجية تتضمن على فوائد وأقساط يتم خصمها من الناتج المحلي الإجمالي وإرسالها إلى الخارج بالعملة الأجنبية على حساب تمويل الاستثمار والتنمية، وأيضاً بسبب التغيرات الهيكلية و السياسية والاقتصادية التي واجهها الاقتصاد العراقي.

2- بالنسبة الى قيمة المعلمة لمتغير (النفقات العامة PE) ، فقد أشارت في الأمد القصير، أنه كلما زاد (النفقات العامة PE) بمقدار (1%) أدى الى زيادة (الدين العام PD) ب (0.2660%) ، ولكن هذا التأثير ارتفع وبلغ (0.9823%) في الأمد الطويل. ممّا يعني ذلك ان هناك علاقة طردية بين (النفقات العامة PE) و (الدين العام PD)، وان ذلك تتفق مع المنطوق الاقتصادي النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ويمكن أن تكون السبب يعود الى أن الحكومة تلجأ إلى اقتراض الأموال لتغطية هذه النفقات، خلال الأزمات الاقتصادية الصعبة أو خلال الحروب التي مرت بها العراق من أجل دعم برامج التحفيز الاقتصادي أو تلبية احتياجات الاقتصادية.

3- باعتماد على (حجم) المعلمة المقدرة و إشارات لمتغير (عرض النقد الواسع M2)، ففي الأمد القصير أشارت النتيجة أنه كلما زاد (عرض النقد الواسع M2) بمقدار (1%) أدى إلى زيادة (الدين العام PD) بمقدار (0.2954%) ، وإنّ هذا التأثير قد انخفض إلى (0.1377%) في الأمد الطويل . ويدل ذلك على وجود العلاقة طردية بين (عرض النقد الواسع M2) و (الدين العام PD)، وهذا ما يؤكدها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة على وجود الأثر الايجابي ل(عرض النقد الواسع M2) على الدين العام، وقد يرجع السبب الى أن الحكومة تعمل من خلال اصدار المزيد من النقود، مما يؤدي الى زيادة عرض النقدي لتغطية الدين العام، وخاصة الدين الداخلي الذي تتحمله العراق. وبالأخص في بدايات مدة الدراسة وتغير العملة المحلية بعد أحداث 2003.

4- فيما يخص قيمة المعلمة لمتغير سعر صرف ، فقد أشارت أنه في الأمد القصير ، كلما زاد (سعر صرف) بمقدار (1%) أدى إلى زيادة (الدين العام PD) ب (1.5209%) ، بينما هذا التأثير قد ارتفع وبلغ (3.6136%) في الأمد الطويل . ممّا يدل ذلك على ان هناك علاقة طردية بين (سعر صرف EXC) و (الدين العام PD)، وإنّ ذلك تتفق مع المنطق الاقتصادي للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، بسبب ارتفاع معدل الدين العام دفع الحكومة الى رفع سعر الصرف الدولار (قيمة الدولار)، نتيجة ضغوط التمويل والحاجة الى تسديد الاقساط وفوائد الدين العام. وكذلك أن زيادة الدين الحكومي يؤدي الى رفع عرض النقد المحلي ويضعف الثقة بالدينار وأن ذلك يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الموازي بسبب زيادة الطلب عليها.

5- فيما يتعلق بقيمة المعلمة لمتغير (معدل التضخم)، فقد أوضحت أنه كلما زاد (معدل التضخم) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض (الدين العام PD) في الأمد القصير بمقدار (0.0099%) ، والتاثير قد ارتفع إلى (0.1080%) في الأمد الطويل. ويعني ذلك ان هناك علاقة عكسية بين (معدل التضخم INF) و (الدين العام PD)، وإنّ ذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية، يعود السبب في هذه العلاقة السلبية الى أن ارتفاع مستويات الدين العام تدفع الحكومات الى خفض الانفاق وزيادة الضرائب لتقليص من العجز في الميزانية، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وخفض التضخم وارتفاع مستويات الأسعار.

ب. معامل تصحيح الخطأ وتأثير الفترات الزمنية السابقة

1- فيما يتعلق بتأثير الدين العام في السنة السابقة، تشير قيمة المعلمة المقدرة في الجدول (6) أيضاً إلى أن الدين العام في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الدين العام الحالية بمقدار (0.6881). بمعنى آخر، إن الدين العام في السنة السابقة له تأثير إيجابي على زيادة الدين العام الحالية. وهذا يعني أن جزءاً من الدين العام الحالية يُرجع إلى الدين العام التي تمت في الفترة السابقة.

1- فيما يخص معامل تصحيح الخطأ او نقطة التوازن (-1) CoIntEq فإن معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف الذي يبدأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ويجب أن يكون سالباً ومعنوياً

ليؤكد القدرة على الرجوع والتوازن خلال فترة معينة تستخرج من معامل حد الخطأ بين المتغيرات المدروسة، إذ يلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ البالغة (-0.3647) سالبة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يعني أن مقدار العجز يقدر ب (0.6353) وبعبارة أخرى فإن مقدار (0.3647) من خطأ الأجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً للوصول الى التوازن في الأجل الطويل و المدة المطلوبة لتصحيح الخلل يستغرق ما يقارب سنتين و سبعة أشهر ($\frac{1}{0.3647} = 2.74$).

6.2.2: الاختبارات الأخرى

- **إختبار الحدود: Bounds Test**؛ حسب الجدول (7) المتعلق بنتائج اختبار منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المحسوبة لـ (F- statistic) تساوي (9.6944) وهي أكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (Critical Value) التي تساوي (3.79) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الاجل الطويل.

جدول (7) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) المتغيرات داخل النموذج

ARDL F-Bounds Test		
Null Hypothesis: No levels relationship		
عدد المشاهدات (k)	Value	Test Statistic
5	9.694424	F-statistic
Critical Value Bounds		
I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأدنى	Signif.
3.35	2.26	% 10
3.79	2.62	% 5
4.18	2.96	% 2.5
4.68	3.41	% 1

المصدر : من اعداد الباحثان باستخدام برامج E-views 12 .

- **الاختبارات التشخيصية للمصادقية وملائمة للنموذج المعتمد: Diagnostic tests**؛ الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناعات القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة مؤشرات بما في ذلك (R^2 ، R^2 ، Adjusted R^2 ، Std. Error، SSR، AIC، F)، والجدول (8) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (8) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر

المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
R-Squared	999990.
Adjusted R ²	999940.
F-statistic	64.17970
Prob.(F-statistic))0058(0.
S.E. of regression	0210.0
Sum squared residual	0.0000
AIC	3222.10-

المصدر : من اعداد الباحثان إستناداً الى برامج E-views 12 .

يتضح من الجدول رقم [8] مايلي:

أ- إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفع جدا لنموذج المقدر وتبلغ قيمته (99%) وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، ومن جهة أخرى الإختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جداً، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية ومهمة وهذا دليل على حسن التقدير.

ب- قيمة (F) و بدلالة إحصائية (0.0058) هي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية

العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
ج- كما يلاحظ ان قيمة (SSR/Standard Error) عموماً قليلة ومقبولة لانه أقل من (0.05)، وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

د- (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدره، ويعد من المؤشرات الاحصائية المهمة ، وكلما كانت قيمة اقل كان التقدير افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر سالبة ، وهذا دليل على حسن التقدير للنموذج المقدر.

7.2.2: فحص المشاكل القياسية: هناك عدة الاختبارات الاحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات و استقرار المعلمات المقدره) لفحص المشاكل القياسية، وان الجدول (13) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر. الجدول (9) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.5745
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين(4.4245 – 9.3826)
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.8169
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.7927
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Test Jarque – Bera	0.8430

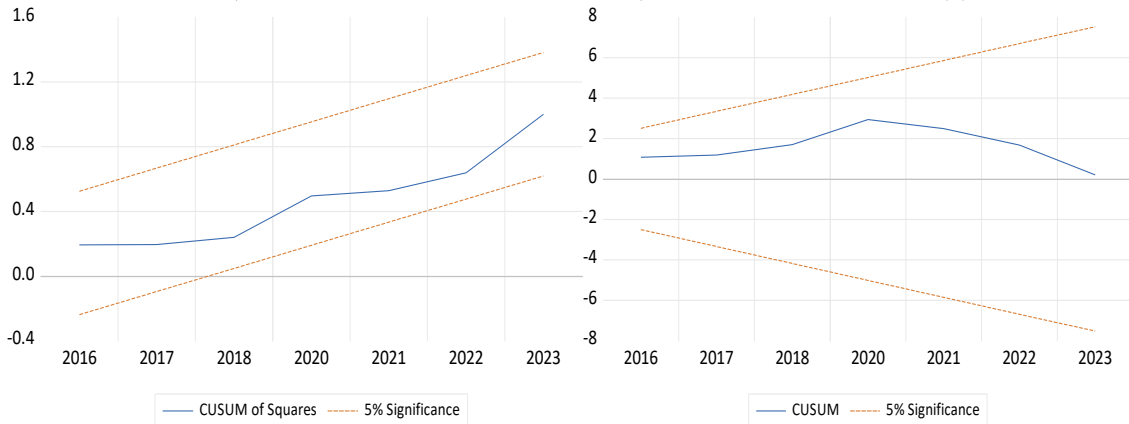
المصدر : من اعداد الباحثان إستناداً الى برامج E-views 12 .

يتضح من الجدول رقم (9) مايلى: اجتازت النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات) بعد استخدام الفروقات و الابطاء و اللوغارتمية ، وذلك دليل على ملائمة النموذج المعتمد.

- مشكلة عدم الاستقرارية للنموذج والقياسية وأداء التنبؤ. CUSUM Test, CUSUM Of 1

Squares Test؛ وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الأختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM Of Squares Test)، ويعد هذان الاختباران من اهم الأختبارات في هذا المجال، ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

الشكل (1) يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي للبيانات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في هذا النموذج

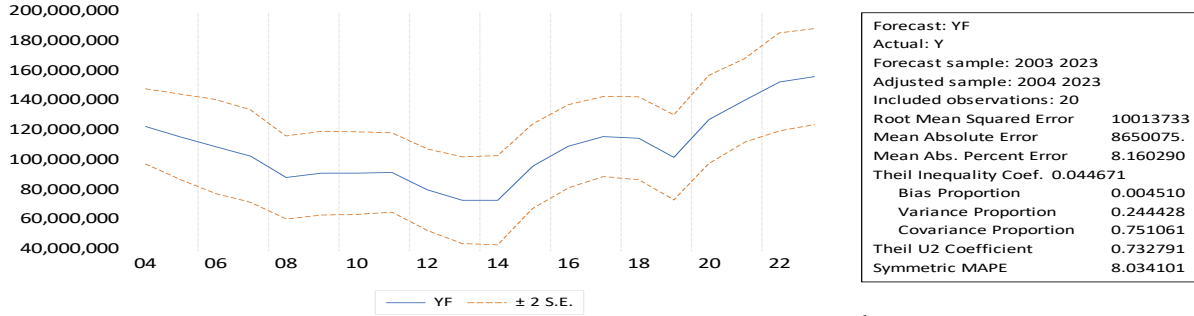


المصدر : من اعداد الباحثان إستناداً الى برامج E-views 12 .

من خلال الأشكال (1) فان النموذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره عند مستوى المعنوية (5%).

- اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج المقدر والمعتمد : الخطوة الاخيرة و المهمة في انجاز مراحل بناء الانموذج القياسي مرحلة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية، اذن النموذج المقدر خالية من المشاكل القياسية و بيانات و معلمات مستقرة الى حد كبير، لذا من الممكن نعتد عليها لأغراض التنبؤية. ونتائج التحليل في الشكل الاتي:

الشكل (2) يوضح القيم الفعلية والمقدرة للبيانات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في هذا النموذج



المصدر : من اعداد الباحثان إستناداً الى برامج E-views 12 .

يبين من الشكل (2) ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل مؤشر لاختبار الاداء التنبؤي كان قيمته تساوي (0.044) قريب جدا من الصفر وهذا يعني ان الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جدا .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات : في نهاية هذا البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- 1- أظهرت نتائج الاختبار السببية بين المتغيرات أن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الدين العام و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي و النفقات العامة، و عرض النقد الواسع، و سعر الصرف الموازي، و معدل التضخم) عند مستويات المعنوية وبمعنى أن الدين العام تؤثر على تلك المتغيرات، و أن تلك المتغيرات تؤثر على الدين العام.
- 2- أظهرت نتائج تحليل القياسي ضمن علاقات التكامل المشترك بالنموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة (ARDL) أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام وكل من (الناتج المحلي الاجمالي، و التضخم) أي أن الدين العام تتأثر بشكل العكسي بالناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم، أي أن الزيادة في الدين العام يؤدي الى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم في العراق .
- 3- أظهرت النتائج (ARDL) وجود علاقة طردية بين الدين العام والمتغيرات (النفقات العامة، عرض النقد الواسع و سعر الصرف الموازي)، أي كلما ارتفع الدين العام أدى الى زيادة في تلك المتغيرات .
- 4- بينت نتائج اختبار معامل التحديد ومعدل التحديد المعدل ان هناك نسبة مرتفع جدا للمتغيرات البحث، والاختلاف بين معامل التحديد ومعدل التحديد المعدل قليل جداً، وهذا يعني أن هناك قوة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

5- فيما يخص معامل تصحيح الخطأ او نقطة التوازن(-1)CointEq أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى(5%) والتي يعبر عن سرعة التكيف الذي يبدأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتشير لتصحيح خطأ النموذج في الأجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً لوصول التوازن في الأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات: في ضوء نتائج التي تم الحصول عليه في هذا البحث تم اقتراح مايلي :

- 1- ينبغي على السلطة المالية اتخاذ التدابير المناسبة، باستخدام الأدوات المتاحة، لإعادة هيكلة الإنفاق العام - وخاصة النفقات الجارية - بهدف تحسين كفاءة الإنفاق العام وخفض المستوى العام للأسعار

- لأن جهاز الانتاجي يتصف محدودية مرونة في العراق، فضلاً عن ذلك، ينبغي تكثيف الجهود إلى التنويع الاقتصادي، إذ إن الاستثمارات العامة وحدها لا تكفي لاستيعاب الطلب الكلي المتزايد الناتج عن زيادة الإنفاق العام نتيجة ارتفاع عائدات النفط.
- 2- يجب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بما يساهم في تخفيف من الأثر النقدي للتضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدارة المعروض النقدي وتنظيم سياسات الإنفاق الاستهلاكي.
- 3- ينبغي مراقبة الدين المحلي والخارجي بعناية لضمان عدم تجاوزه المستويات المستدامة. ويجب ربط كلا النوعين من الدين بمشاريع استثمارية التي تولد قيمةً وثروةً، بدلاً من توجيهه أساساً نحو الإنفاق الاستهلاكي أو التكاليف التشغيلية.
- 4- ينبغي إنشاء صندوق سيادي لتجميع الفوائض المالية المتأتية من عائدات النفط، بهدف توجيهها نحو استثمارات تعزز الاستدامة المالية وتعزز موارد الموازنة العامة من أجل مواجهة الصدمات الاقتصادية، الذي تتعرض لها الاقتصاد العراقي، لا سيما أن الاقتصاد الريعي التي تتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط وعائداتها التي هي مصدر رئيسي لنفقات العامة.
- 5- استخدام أدوات التمويل غير التضخمي وتشجيع استخدام أذون الخزانة والسندات الحكومية لتمويل العجز، بدلاً من التوسع النقدي المباشر. يمكن أن يُساعد هذا في ضبط السيولة وتجنب التضخم المفرط مع تطوير أسواق رأس المال المحلية.
- 6- تقليل الاعتماد على الدين من خلال تحسين الإيرادات غير النفطية من خلال الإصلاح الضريبي، ورقمنة تحصيل الإيرادات، ومكافحة التهرب الضريبي. توسيع القاعدة الضريبية يُسهم في خفض عجز الموازنة وتقليل الحاجة إلى الاقتراض.
- 7- دعم التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الديون طويلة الأجل من خلال الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة والتصنيع والخدمات. فالاقتصاد الأكثر تنوعاً يكون أقل عرضة لدورات التضخم المرتبطة بصدمات أسعار النفط.
- 8- من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر وتنافسي. ينبغي على البنك المركزي الحفاظ على استقرار سعر الصرف ومواءمته مع الأسس الاقتصادية. يدعم سعر الصرف التنافسي- الصادرات، ويضبط التضخم، ويحافظ على ثقة الجمهور بالعملة الوطنية.
- 9- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تبسيط إجراءات الاستثمار، وحماية حقوق الملكية، وضمان الاستقرار السياسي والقانوني لجذب رأس المال الأجنبي، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

المصادر REFERENCES

- 1- ابدجمان، ما يكل، ترجمة وتعريب منصور، محمد ابراهيم، (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 2- احمد، لاوين رفيق، (2023)، تحليل وقياس اثر ادوات السياسة المالية في بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2021)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق.
- 3- احمد، محمد الصيد، و محفوظ، عبدالرحمن علي، (2019). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017م)، مجلة كليات التربية، العدد 14.
- 4- إسماعيل، السيد أحمد صادق، (2021). أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر- خلال الفترة (2018-1990)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 2.
- 5- الأخضر، ايمان، و نتاري، منار، (2022). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، رسالة الماجستير، جامعة القصدي - ورقة.
- 6- البرعي، عزت عبد الحميد، (2005)، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة) - النفقات العامة - الإيرادات العامة-

- القروض العامة - الموازنة العامة، الولاء للطبع والتوزيع- شبن الكوم.
- 7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2003-2023)
- 8- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع النقدي، monetary indicators، عرض النقد بمعنى الواسع.
- 9- الحموري، قاسم، (1995). أثر التضخم الإقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، مجلة الأبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 11، العدد 3.
- 10- الدعمي، عباس كاظم جاسم، و السعدي، زهراء يوسف عباس، (2023)، مسارات السياسة النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، مكتبة العلوم المالية و المصرفية.
- 11- الصرن، غزوة حسن، (2015)، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، السورية.
- 12- القيسي، أعاد حمود، (2015)، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة 7، عمان.
- 13- المصري، إبراهيم، (2014). الاقتصاد النقدي (النقود- البنوك - البازل)، دار الحكمة للطباعة و النشر. و التوزيع، الاطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 14- المصري، إبراهيم، (2017)، النظريات الاقتصادية (كلي)، دار الحكمة للطباعة والنشر، الطبعة 2، البغداد.
- 15- المصري، رفيق يونس، (2009). آثار التضخم على العلاقات التَّعاقُديَّة في المصارف الإسلامية وَالْوَسَائِل المَشْرُوعَة لِجَمَاعِيَّة، دار المكتبي للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة 2، دمشق، سورية.
- 16- بن ساحة، مصطفى، (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، الجزائر.
- 17- العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، تقارير الاقتصادي السنوي (2003-2023)
- 18- حدو، عفاف، و كماسي، كززة، (2023). أثر المعروض النقدي على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2020)، رسالة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 19- زهرة، درويش، (2020). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام النموذج ARDL، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس.
- 20- شهاب، مجدي، (2004). أصول الإقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، الجزائر.
- 21- عباس، محرز مجدي، (2005). اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- 22- عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الدخل القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة.
- 23- عبدالله، خبابة، (2014). تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
- 24- علاي، فاطمة الزهراء، و خروبي، كلثوم، (2019). أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (2008-2017)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- 25- فناوي، عزت، (2006). أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر و التوزيع بالفيوم، القاهرة.
- 26- مجدي، بوشمال، (2020). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2016)، اطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 27- مجدي، حيات جمعة، (2018). أثر الهلينة المالية على أستقلالية البنك المركزي و النمو الاقتصادي في العراق بعد 2003، اطروحة دكتوراه، جامعة واسط، العراق.
- 28- موسى، فاطمة تركي نعمة، (2015). قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990-2013)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.
- 29- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية (2006-2023)
- 30- الموسوي، د.رحمن حسن علي، (2007). التضخم الاقتصادي في العراق أسباب و معالجات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد 9، العدد 1.
- 31-Al-KhAYkane, NAzar KaDHIm Sabah, & Jabbar Yusra Rasem, (2022), Analyzing the relationship between domestic public debt and broad money supply In Iraq for the period (2004-2020), Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 24, Issue 2.
- 32-Singh, Dilfraz, (N.D) Macroeconomic Theory, LAXMI PUBLICATIONS (P) LTD, New Delhi